AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/984
S/1996/470
25 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ١٤٠ من جدول الأعمال
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالتوجه إليكم ملتمسا التكرم بإصدار الوثيقة المرفقة طي هذه الرسالة، والمتضمنة آراء السلطات الكوبية حول الإجراءات المتبعة في التحقيق الذي أجراه فريق منظمة الطيران المدني الدولي بشأن انتهاكات المجال الجوي الكوبي وحول التقرير المنبثق عن التحقيق، وذلك كوثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٤٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) برونو رودريغيس باريا
السفير
الممثل الدائم

270696 270696 96-15793

المرفق

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية]

آراء السلطات الكوبية حول الإجراءات المتبعة في التحقيق الذي أجراه فريق منظمة الطيران المدني الدولي بشأن انتهاكات المجال الجوي الكوبي وحول التقرير المنبثق عن التحقيق

(نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

يحدد تذييل الملحق رقم ١٣ لاتفاقية الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤، بوضوح، المنهجية الواجب اتباعها والعناصر التي يجب أن يتضمنها، بموجب الاتفاقية، كل فصل من فصول التقارير المتعلقة بالتحقيق في حوادث الطيران أو أحداثه. أما في هذه المناسبة، فلم يكن تطبيق تلك المنهجية مناسبا أو كاملا. فبعدم مراعاة الأحكام الواردة في التذييل المذكور، خرج الجزء المتعلق بالأحداث من تقرير فريق التحقيق غير متوازن، حيث أسقط عناصر أساسية، مثل أسباب الأحداث وسوابقها، والمعلومات المتعلقة بأنشطة وطابع منظمة "إخوان النجدة".

وكما هو مثبت، فقد تلقت حكومة جمهورية كوبا الجزء المتعلق بالأحداث من التقرير في حينه. وبناء عليه تم، بشكل مناسب وفوري، إعداد وإرسال التعليقات والمقترحات التي طلبها فريق التحقيق. بيد أن هذه التعليقات والمقترحات لم تؤخذ في الاعتبار في النص النهائي الذي تم توزيعه على أعضاء مجلس منظمة الطيران المدني الدولي.

ووفقا للإجراءات التي حددها فريق التحقيق، كان من المقرر عقد اجتماعات فنية يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بين الفريق ووفدي كوبا والولايات المتحدة. وكانت كوبا ترى، منذ بداية هذه الاجتماعات، أنها لن تجدي فتيلا، لأنه كان من المعلوم تماما أنها ستكون ذات طابع رسمي صرف، وأنه لن يكون من الممكن، في هذا الإطار، إدخال تعديلات على التقرير لا تتجاوز تصحيح أخطاء وقائعية ليس إلا. وبعبارة أخرى، لم يكن من الممكن تصحيح الإسقاطات والتناقضات والمغالطات والتلفيقات الواردة في تقرير فريق التحقيق.

وكان من المقرر أن ينتهي التحقيق يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٦، حسب الجدول الزمني الذي حدده مجلس منظمة الطيران المدني الدولي في القرار الذي أصدره بتاريخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٦. بيد أن مماطلات الولايات المتحدة في تقديم المعلومات التي طلبت منها - ومنها أدلة هامة كالصور المأخوذة بالرادار - حملت مجلس

منظمة الطيران المدني الدولي على أن يقرر في ذات اليوم، الموافق ٦ أيار/مايو، تمديد المهلة المحددة لإنجاز التقرير وتقديمه. واستمر تمديد هذه المهلة، كما استمرت مماطلات الولايات المتحدة في تقديم الأدلة.

ومنذ بضعة أسابيع، وقبل وقت طويل من أن نحاط علما بالجزء الأول من التقرير، تم تنبيه أعضاء مجلس منظمة الطيران المدني الدولي وأعضاء مجلس الأمن إلى امتناع الولايات المتحدة، الغريب والمريب، عن تقديم الأدلة، كما هو مبين في الوثيقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (A/50/959-S/1996/370)، والتي تتضمن الفقرات التالية:

"وقد طلبت لجنة التحقيق الى حكومة الولايات المتحدة سبعة أدلة كجزء من المعلومات والمواد الإضافية. ولما لم تقم الولايات المتحدة بتقديم الأدلة السبعة المطلوبة في الوقت المناسب، اضطر مجلس منظمة الطيران المدني الدولي الى تأخير تقديم التقرير النهائي عن التحقيق والنظر في المسألة لمدة شهر زيادة على الموعد المحدد في القرار الذي اتخذته هذه الهيئة.

"ولما كانت الأدلة التي طلبتها لجنة التحقيق التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولي من الولايات المتحدة جزءا من الدليل الفني الذي يجري الحصول عليه خلال الحدث ذاته، فإن مما يلفت النظر تأخر سلطات الملاحة الجوية وحكومة الولايات المتحدة في تقديمها".

وقد تكرر هذا التنبيه في الوثيقة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/50/980-S/1996/449) بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، حيث تقول:

"ومما يؤسف له أن عدم بذل مثل هذا الجهد من جانب الولايات المتحدة، فضلا عن امتناعها عن تقديم الأدلة والمماطلة في ذلك، دون إبداء أسباب، قد أطال أمد عملية التحقيق وأرجأ نظر مجلس المنظمة فيها مرتين.

"ولا يمكننا أن نتجاهل أن ضغوطا سياسية ومصالح انتخابية خبيثة قد شابت هذا الموضوع، كما لا تخفى علينا الخُطب الانتخابية الملتهبة أو المناورات السياسية المحلية التي تشكل جميعها أفعالا ممقوتة لتقديم الدعم السياسي الى تلك الأنشطة غير المشروعة أو تشكل، على الأقل، مساهمة حاسمة في خلق أجواء تجري فيها تلك الأنشطة دون عقاب".

وقد استغرقت عملية التحقيق أكثر من ثلاثة أشهر للأسباب المبينة، مما حال دون توزيع التقرير على أعضاء مجلس منظمة الطيران المدني الدولي حتى بعد ظهر يوم الخميس، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومن المزمع حاليا النظر في التقرير من قبل المجلس يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أي بعد خمسة أيام فقط

من توزيعه. ومما زاد الطين بلة أن ثلاثة من هذه الأيام الخمسة أعياد في مونتريال. وهذا التعجل في آخر لحظة يتناقض، بصورة مريبة، مع ما لوحظ في العملية من تراخ ومرونة إبان مماطلة حكومة الولايات المتحدة فيها. ومن الجلي أن المهلة الممنوحة حاليا لأعضاء مجلس منظمة الطيران المدني الدولي للنظر في التقرير وتحليله وإرساله، كل إلى عاصمته، ثم تلقي التعليمات اللازمة، إنما هي مهلة قصيرة بشكل لا يقبله منطق أو عقل. أما كوبا فقد استغلق عليها فهم هذا التعجل الذي لا داعي له، بل والخبيث.

وقد أقر التقرير المؤقت الذي قدمه فريق التحقيق في اجتماع المجلس المعقود يوم ٦ أيار/مايو - الذي تقرر فيه تمديد مهلة إنجاز التقرير وتقديمه - بأنه "في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦" (أي قبل يوم واحد من انتهاء المدة المقررة لزيارة فريق التحقيق لكوبا) "كانت السلطات الكوبية قد استجابت تماما لجميع المطالب التي تقدم بها فريق التحقيق فيما يتصل بالمقابلات والإفادات والبيانات المدنية والعسكرية والمستندات والخرائط، وكذلك قيد واستنساخ المراسلات". وبعبارة أخرى، كانت حكومة جمهورية كوبا قد قامت، في ذلك التاريخ المبكر، بتقديم كل ما في حوزتها من أدلة وإثباتات في حينها وبكل شفافية.

ومن جهة أخرى، فإن فريق التحقيق لم يقم فقط بزيارة الولايات المتحدة في التواريخ المبينة في ذلك التقرير المؤقت، وإنما استمر كذلك في عقد "اجتماعات ومداولات" مع وفود ذلك البلد في مونتريال حتى تاريخ قريب (٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦). ومما يدعو للاستغراب أن هذه "الاجتماعات والمداولات" لم تعقد إلا مع الولايات المتحدة، حيث لم يطلب الى السلطات الكوبية قط أن تعقد محادثات إضافية مع فريق التحقيق.

ومما يلفت الانتباه بشدة ما يرد في التقرير من استنتاجات واهية وإسقاطات ومغالطات وتجاوزات وتناقضات بينة أحالته إلى وثيقة غير متوازنة ومتحيزة وبعيدة عن الموضوعية. ومما يؤكد تحيز التقرير التلاعب الجائر بالمعلومات المقدمة من الطرفين، وتحكيم الأهواء في تحديد مدى أهمية إفادات الشهود و "الشهادة" التي تدلي بها أطراف ثالثة، والاستعانة بمعلومات غير مؤكدة مقدمة من أحد الطرفين ورفض المعلومات المقدمة من الطرف الآخر، وتضمين أجزاء معينة من التقرير عناصر دخيلة تؤدي بالقارئ الى استخلاص استنتاجات مقررة سلفا، فضلا عن الشكل الذي خرجت به بعض أجزاء التقرير.

ولم يفوت التقرير المقدم من فريق منظمة الطيران المدني الدولي مناسبة الا وشكك في صحة الأدلة المقدمة من جمهورية كوبا، مستهلا ذكرها بعبارة "ونقلا عن السلطات الكوبية"، في الوقت الذي يورد فيه عناصر أخرى - يكون مصدرها أحيانا موضع شك - كما لو كانت أدلة قاطعة.

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر الأسلوب الذي عمد به التقرير الى الطعن والتشكيك في صحة الإفادات التي أدلى بها ربان السفينة الشراعية التي كانت مبحرة في المياه الكوبية يوم وقوع الأحداث، والذي استجوبه فريق التحقيق ووجه اليه كل ما ارتآه أعضاؤه ذا صلة بالموضوع من أسئلة، فضلا عن

الكيفية التي يورد بها "الإفادات" التي يزعم أن أفراد طاقم سفينة الصيد "تراي - لاينر" قد أدلوا بها (رغم أن جدول أنشطة فريق منظمة الطيران المدني الدولي في الولايات المتحدة - والذي أدرجه بنفسه في تقريره - يبين أن الفريق لم يستجوبهم) على أنها وقائع لا تفند. والأمر الذي يمكن تصوره هو أن "الإفادات" التي يزعم أن هؤلاء الأشخاص أدلوا بها قد قدمتها سلطات الولايات المتحدة الى فريق التحقيق.

ويلاحظ كذلك أن الفريق يصدق الزعم المشير إلى موقع الإسقاط المحدد استنادا إلى معلومات لا تسندها أدلة بشأن موقع السفينة "ماجيستي أوف ذا سيز" وسفينة الصيد "تراي - لاينر"، وهي معلومات مستمدة بدورها من معلومات أخرى لم يتأكد أعضاء الفريق منها بصفة شخصية في حين أنهم يرفضون عمليا جميع الأدلة التي قدمتها جمهورية كوبا في هذا الشأن. وهذه المعلومات المريبة هي التي اعتمدت سندا حتى في إيراد بعض استنتاجات التقرير.

بيد أن الأدهى من ذلك، أن التقرير يضفي طابع المصداقية على "المعلومات" التي قدمها الطرف الأمريكي بشأن الاتصالات التي تبادلها طيارو المطاردات الكوبية مع برج المراقبة الأرضية، وهي معلومات تناقض بشكل مريب للغاية الرواية الأصلية التي أوردتها السلطات الكوبية.

فكوبا، كما يتبين بكل وضوح من التقرير، "قدمت الشريط الأصلي الذي سجلت عليه الاتصالات اللاسلكية التي تبادلها طيارو الطائرات الحربية المعترضة مع برج المراقبة الأرضية، كما قدمت نسخة من التسجيل والجهاز الذي تم عليه التسجيل الأصلي".

ثم إنه فيما يتعلق بالرواية الأمريكية، يتضح من التقرير ذاته أن "فريق منظمة الطيران المدني الدولي استمع إلى تسجيل قدمته الولايات المتحدة للاتصالات التي تبادلتها الطائرات الحربية الكوبية المعترضة مع برج المراقبة الأرضية. ولم يسلم شريط التسجيل إلى الفريق الذي لم يستلم إلا نسخة خطية بالاسبانية وترجمتها إلى الانكليزية". ويرد في موضع آخر من تلك الوثيقة أن فريق المنظمة قد قام، في ٣ و ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بتحليل ما جاء في الشريط الأصلي الذي سجلت عليه الولايات المتحدة المكالمات التي تبادلتها الطائرات الحربية الكوبية مع برج المراقبة الأرضية. ومن الواضح فيما يبدو أن الولايات المتحدة لم تسمح للفريق إلا بالاستماع إلى روايتها بشأن تلك الاتصالات دون أن تسلمه الشريط الأصلي. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الولايات المتحدة لم تسمح للفريق بتحليل ما جاء في "الشريط الأصلي" المزعوم إلا يومي ٣ و ٤ حزيران/يونيه، أي بعد مضي ثلاثة أشهر ونصف على وقوع أحداث ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦.

ومن الأهمية بمكان تبين الاختلافات بين الروايتين. فإذا ما أخضعت للتحليل المتأني - مع ربطها بالاستنتاج الذي أملته الأهواء والذي مفاده أن "أغلب الظن" أن موقع الإسقاط "يحدده" موقع السفينتين

"ماجستي أوف ذا سيز" و "تراي لاينر" - لتبين أن التلفيقات التي أضيفت إلى رواية الولايات المتحدة عن الاتصالات تعتبر محاولة مريبة، بل وحمقاء، لتلفيق أقوال عن لسان الطيارين الكوبيين تؤكد نظريتها بشأن موقع الإسقاط. ويتبين من ذلك أن سلطات الولايات المتحدة قد تلاعبت بالأدلة بشكل سافر وأن فريق التحقيق قد تساهل معها تساهلا يبلغ حد التواطئ.

وليس هذا هو الدليل الوحيد الذي يثبت بوضوح أوجه التلاعب الموجودة في التقرير. فقد حاول التقرير الطعن في التقرير المتعلق بالتيارات البحرية في المنطقة والمقدم من معهد كوبا لدراسة المحيطات، رغم أن فريق التحقيق أجرى مقابلة في هافانا مع أخصائيين دون أن تظهر آنذاك "الشكوك" التي تظهر الآن. وغني عن القول إن تلك الدراسات لها أهميتها، حيث أن كل ما عثر عليه من بقايا الطائرتين اللتين جرى إسقاطهما وجد داخل المياه الإقليمية غداة يوم الأحداث رغم أن مجرى التيار لم يكن باتجاه السواحل الكوبية وإنما العكس.

ثم إن فريق التحقيق قرر أن يجري بنفسه حسابات لتحديد موقع واتجاه السفينة الشراعية في المياه الكوبية لحظة إسقاط الطائرتين، دون أن يطبق نفس الإجراء في تحديد موقعي السفينتين الأخريين اللذين سلم بصحتهما دون أن يتأكد من ذلك، كما أنه رفض، بطريقة ليست من الموضوعية أو المنطق في شيء، تأكيدات الطيارين الكوبيين والأدلة الأخرى فيما يتعلق بمراحل تحذير الطائرتين اللتين أسقطتا.

كذلك، فإن المعلومات المأخوذة بالرادار والمقدمة من الولايات المتحدة تعامل في التقرير الجاري تعميمه - رغم ما يشوبها من ريبة وتحيز وغموض - كما لو كانت منزلة.

كما أن التقرير يزيف ويتجاهل حتى معلومات صادرة عن غير جمهورية كوبا ولكنها قد تساهم في إيضاح الإجراءات التي اتخذتها كوبا في هذه القضية. فهو يطعن مثلا في صحة انتهاكات المجال الجوي الكوبي التي وقعت يومي ٩ و ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، مما أدى بالحكومة الكوبية إلى اتخاذ قرارات صارمة دفاعا عن مجالها الجوي وسيادتها، كما أنه يغفل معلومات واردة في وثائق أمريكية رسمية مثل "أمر التوقف والامتناع" الصادر في آذار/مارس ١٩٩٦ وحتى البرامج التي بثها التلفزيون في الولايات المتحدة عن الانتهاكات التي تعرضت لها سيادة كوبا في ذينك اليومين.

وخلاصة القول إن ما يمكن ضربه من أمثلة لا حصر لها على هذا النوع من التلفيقات والتناقضات والإسقاطات يثبت أن ذلك التقرير قد "فُصل" لتقديم صورة مشوهة عن الوقائع وأسبابها وسوابقها للتذرع به في اتخاذ إجراءات ضد كوبا في سياق "الحملة الانتقامية" التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا منذ ٣٧ سنة. فالكيفية التي استغلت بها الحكومة الأمريكية هذا التقرير حتى الآن، بتسريب مضمونه إلى الصحافة قبل أن يطلع عليه حتى بقية أعضاء مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، إنما تعتبر جزءا من هذه الأكذوبة الشريرة.

كما أن من دواعي قلق جمهورية كوبا أن يخلو التقرير من أي إشارة إلى ما يرد في اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤ من أحكام تتعلق مباشرة بالأحداث المعنية هنا وبسوابقها وأسبابها. فديباجة الاتفاقية تنص بوضوح على أن إساءة استخدام الطيران المدني يمكن أن تشكل تهديدا للأمن العام، في حين تنص المادة ٤ منها على ضرورة أن توافق كل من الدول المتعاقدة على عدم استخدام الطيران المدني في أغراض لا تتفق مع مقاصد الاتفاقية.

وغني عن القول إن الأمر يتعلق في هذه الحالة، فضلا عن حالات انتهاك المجال الجوي الكوبي العديدة الموثقة والتي تعتبر أسبابا وسوابق لأحداث ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ (ما يزيد على ٣٥ حالة منذ عام ١٩٩٢) بحالات "استخدم فيها الطيران المدني على غير النحو الواجب". ويتعذر على الحكومة الكوبية أن تجد سببا آخر لامتناع فريق التحقيق عن تضمين استنتاجاته الواردة في التقرير عناصر من ذلك القبيل سوى محاولة التستر، مرة أخرى، على عدم وفاء الولايات المتحدة بمسؤولياتها والتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية الطيران المدني الدولي.

والأسباب التي استدعت إنشاء منظمة الطيران المدني الدولي، إلى جانب مسؤوليتها، إنما تتمثل في منع وقوع هذه الأحداث وتجنب تكرارها أي منع استمرار انتهاكات سيادة كوبا ومجالها الجوي.

ولقد جدت هذه الأفعال دون أي عقاب يذكر، وذلك بسبب عدم وفاء الولايات المتحدة بالالتزامات المترتبة عليها في هذا الشأن.

والنتيجة الرئيسية للقرارات التي ينبغي لمنظمة الطيران المدني الدولي اتخاذها ستكون إما منع ظاهرة الإفلات من العقاب أو تشجيعها.

ومما يمثل كذلك اختبارا حاسما لهذه المنظمة وللمجتمع الدولي ما أعلن على الملأ من اعتزام ارتكاب انتهاكات جديدة ضد سيادة جمهورية كوبا ومجالها الجوي والبحري في ١٣ تموز/يوليه القادم.

- - - - -